مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: أثر مؤشر التركز الائتماني في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) "دراسة تحليلية على المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"
اسم الكاتب: نور الدين موالدي، أ.د. رشا حمادة، أ.د. منذر العواد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1805
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 01:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 39- 2- 2023: 106-123

Damascus University Journal
For The Economic And Political Sciences
Vol 39 -2-2023: 106-123

أثر مؤشر التركز الائتماني في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9)

"دراسة تحليلية على المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

نور الدين موالدي[1]، أ. د. رشا حمادة[2]، أ. د. منذر العواد[3]

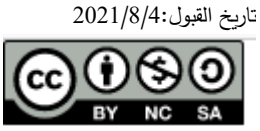
1. طالب دكتوراه – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.
2. أستاذ – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق.
3. أستاذ مساعد – قسم الإحصاء التطبيقي– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق.

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة أثر مؤشر التركز الائتماني في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة خلال الفترات المالية الربعية من 31 كانون الأول 2018 ولغاية 31 كانون الأول 2020. وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك على عينة من (9) مصارف من المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مستخدماً أساليب إحصائية متقدمة متمثلة بالتحليل المقطعي للسلاسل الزمنية (Panel Data). خلص البحث إلى وجود أثر معنوي عكسي لمؤشر التركز الائتماني في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: مؤشر التركز الائتماني، الخسائر الائتمانية المتوقعة.

تاريخ الايداع: 2021/6/14
تاريخ القبول:2021/8/4



حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب **CC BY-NC-SA**

The impact of sector credit concentration indicator in calculating of the expected credit losses in accordance with IFRS (9)

"An Analytical study on conventional banks listed on the Damascus Securities Exchange"

Noor Aldin Mawaldi[1], Prof. Rasha Hamada[2], Prof. Monzer Al Awad[3]

1.Ph.D Student, Accounting Department, Faculty of Economics, Damascus university.
2. Professor, Accounting Department, Faculty of Economics, Damascus University.
3. Assistant Professor, Applied Statistics Department, Faculty of Economics, Damascus University.

Received: 14/6/2021
Accepted: 4/8/2022

Copyright: Damascus University- Syria,

The authors retain the copyright under a **CC BY- NC-SA**

Abstract

This paper investigates the impact of credit concentration indicator in calculating of expected credit losses in accordance with IFRS (9) based on the financial statements published during the period from December 31, 2018 to December 31, 2020.

The descriptive and analytical approach followed in this paper using a sample of (9) banks represents the conventional banks listed on the Damascus securities exchange using panel data to test the paper hypothesis.

The paper concluded that there is a significant negative impact of credit concentration indicator in calculating of expected credit loss in accordance with IFRS (9) for conventional banks listed on the Damascus Stock Exchange during the period studied.

Keywords: Credit Concentration Indicator , Expected Credit Loss.

أولاً: 1.1 - المقدمة

تعد عمليات منح القروض الوظيفة الأساسية للمصارف ومصدر الخطر الرئيسي لها، وفي ضوء ذلك تسعى المصارف لتحقيق التوازن بين التركز والتنويع في المحفظة الائتمانية، أن هذا التنويع يتطلب من المصرف خبرات في مجالات مختلفة ومتعددة قد لا تتوافر كلها في أغلب الأحيان، فضلاً عن تكاليف التنويع التي قد تؤثر سلباً في عوائد التسهيلات الائتمانية الممنوحة، ولاسيما أن هذه العوائد تشكل مصدر الربح الأكثر أهمية بالنسبة إلى المصارف الأمر الذي يجعل المصارف تميل إلى التركز في محافظها الائتمانية، وذلك بهدف تحقيق مزيد من الأرباح ومن ثم تحقيق أداء أفضل.

ونظراً لحرص الجهات الإشرافية في الجمهورية العربية سورية على حماية أموال عملاء هذه المصارف فقد قام مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية في 14 شباط 2019 بإصدار القرار رقم (4/ م. ن) والذي يتضمن مجموعة من التعليمات منها ما يخص تطبيق المرحلة الثانية من معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) والتي تضمنت إلزام المصارف باحتساب خسائر ائتمانية متوقعة بعد قيامها بتصميم نظام داخلي لتصنيف مخاطر الائتمان على أن يبنى هذا النظام على بعدين مختلفين هما مخاطر تعثر العميل (بناءً على جدارته الائتمانية واحتمال تعثره) والعوامل الخاصة بالتعرض الائتماني (كالضمانات وأولوية الدين ونوع المنتج الائتماني والغرض من التسهيل وأي عوامل أخرى يمكن أن تؤثر في احتساب الخسارة الائتمانية).

وقد قامت المصارف بنشر تقارير ربعية وسنوية خلال عام 2019 تشير إلى التطبيق مع الآخذ بالاعتبار إعادة عرض القوائم المالية في فترات المقارنة.

وكون إدارات المصرف تستخدم تقديرات محاسبية معينة التي من شأنها أن تعبر عن المخاطر التي تتعرض لها المصارف سعياً منها لعكس عوامل الاقتصاد الكلي المتعلقة بكل قطاع اقتصادي من أجل بناء نظام تصنيف ائتماني دقيق مما قد ينعكس على الخسائر الائتمانية المتوقعة، فقد تناول البحث أثر مؤشر التركز الائتماني في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترات المالية الربعية من 31 كانون الأول 2018 ولغاية 31 كانون الأول 2020.

وقد تناول البحث المرحلة الثانية من مراحل تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) والتي تمثل مرحلة انخفاض القيمة.

1.2 - مشكلة البحث

تنشأ التركيزات عند قيام مجموعة من العملاء بأعمال متشابهة أو ممارسة الأعمال ضمن بيئة جغرافية واحدة أو ذات ظروف اقتصادية متماثلة قد تؤثر على قدرة العملاء على الإيفاء بالتزاماتهم التعاقدية والتي من الممكن أن تتأثر بنفس التغيرات الاقتصادية والسياسية والظروف الأخرى، تدل التركيزات على حساسية البنك تجاه قطاع اقتصادي معين أو قطاع جغرافي معين، لذا فينبغي على المصارف تحديد سياسات وإجراءات للمحافظة على محفظة ائتمانية متنوعة لتجنب الزيادة في التركيزات و إدارة مخاطر الائتمان وضبطها.

وعليه تكمن مشكلة البحث في معرفة ما إذا كانت المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية تعاني من تركز في توزيع تسهيلاتها الائتمانية الأمر الذي قد يؤثر على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة مما قد يؤثر في ربحيتها وذلك خلال الفترات المالية الربعية من 31 كانون الأول 2018 ولغاية 31 كانون الأول 2020. ويمكن تلخيص مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال الآتي:

هل يؤثر مؤشر التركز الائتماني في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9)؟

1.3 - أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال ما تتضمنه دراسة أثر مؤشر التركز الائتماني على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) من معلومات يمكن أن تكون ملائمة للأطراف المعنية بإعداد واستخدام البيانات المالية للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. الأمر الذي قد يكون مفيداً لأغراض تقييم وتحليل بيانات هذه المصارف من قبل الجهات التشريعية، الدائنين والمستثمرين المحتملين والحاليين ومستخدمي البيانات المالية بشكل عام.

1.4 - أهداف البحث

يمكن تلخيص أهداف الدراسة بما يأتي:

1. تحديد مؤشر التركز الائتماني للمصارف عينة الدراسة من واقع الإفصاحات المنشورة لتحليل القطاع الاقتصادي لهذه المصارف خلال الفترات المالية الربعية 31 كانون الأول 2018 ولغاية 31 كانون الأول 2020.
2. احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصارف عينة الدراسة من واقع قوائم الدخل المنشورة لهذه المصارف خلال الفترات المالية الربعية 31 كانون الأول 2018 ولغاية 31 كانون الأول 2020.
3. تحديد أثر مؤشر التركز الائتماني في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) باستخدام أسلوب الانحدار البسيط خلال الفترات المالية الربعية من 31 كانون الأول 2018 ولغاية 31 كانون الأول 2020.

1.5 - الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية

1. دراسة المملوك، أنس (2020) بعنوان: أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف[1].

هدف البحث إلى معرفة أثر تركز المحفظة الائتمانية للمصارف في مستوى القطاع الاقتصادي، حيث طبق الباحث دراسته على المصارف الإسلامية الخاصة في سورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية حيث درِستْ بيانات هذه المصارف خلال المدة الممتدة من بداية الربع الأول لعام 2011 إلى نهاية عام 2018 من خلال الاعتماد على مؤشر (HHI) لقياس تركز المحفظة الائتمانية.

وقد تم استخدام الاسلوب الكمي من خلال اختبار الفرضيات من خلال استخدام اسلوب تحليل البيانات المقطعية (Panel data).

وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها المصارف عينة البحث فضلاً عن عدم وجود علاقة بين درجة التركز الائتماني القطاعي في محفظة التسهيلات الائتمانية وربحية المحفظة إضافة إلى وجود علاقة طردية بين درجة التركز القطاعي وأداء المصارف عينة البحث.

2. دراسة عمر (2020) بعنوان: أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية[2].

[1] المملوك، أنس. (2020). أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف. بحث منشور، مجلة جامعة تشرين، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (42)، العدد (1). الجمهورية العربية السورية.

[2] عمر، رنا. (2020). أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية. مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد (4)، جامعة بورسعيد، مصر.

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاص بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) في الحد من مخاطر القروض لتحسين الأداء المالي في المصارف المصرية.

قامت الباحثة بإجراء دراسة تطبيقية لاختبار وتحليل الفروض التي تتعلق بمدى وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على الحد من مخاطر القروض لتحسين الأداء المالي في المصارف التجارية المصرية حيث يتم التعرض للدراسة التطبيقية من خلال استخدام التحليل الإحصائي للبيانات وكذلك اختبار الإطار النظري لهذا البحث وأهدافه مما يعنى تحليل فروض البحث من وجهه النظر الإحصائية، والوقوف على مدى علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغيرات التابعة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج من النتائج أهمها إن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) يؤثر على مؤشرات الأداء المالي بصفة عامة وعلى نسبة الودائع للأصول ونسبة الشريحة الأولى لرأس المال ومعيار كفاية رأس ونسبة الاستثمارات المالية إلى إجمالي الأصول بصفة خاصة.

3. دراسة قلبه، عبد الرحمن (2019) بعنوان: القياس والإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني في البنوك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل[3].

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن التركز الائتماني على أداء البنوك العاملة في مصر، وذلك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل (2) و(3) وقواعد البنك المركزي المصري، بالتطبيق على عينة مكونة من (20) بنكاً من البنـوك العاملة في مصر، خلال الفترة الممتدة من عام 2012 وحتى 2017، بإجمالي مشاهدات قدرها 120 مشاهدة. واستخدام الباحث مؤشر (HHI) لقياس التركز الائتماني في محفظة القروض، كما استخدم أسلوب تحليل المحتوى لإعداد مؤشر لمستوى الإفصاح عن التركز الائتماني في البنوك وتشير نتائج الدراسة إلى وجود عــلاقة عكسية ذات دلالة إحصــائية بين درجــة التــركز الائتمــاني في محفظــة القروض وأداء البنوك العاملة في مصر، كما توصلت الدراسة إلى وجود عــلاقة طـردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح المحاسبي عن التركـز الائتماني وأداء البنوك العاملة في مصر.

4. دراسة شحاتة (2019) بعنوان: انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ومقررات بازل (3) على تصنيف محفظة القروض المصرفية[4].

هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة ومحددات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء متطلبات القياس والافصاح التي اقرها معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ونظيره المصري رقم (47) المعدل عام 2019 ومدى توافقها مع متطلبات القياس وآليات الإفصاح التي قدمتها مقررات بازل (3) كمعايير تنظيمية دولية للرقابة المصرفية.

ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد الباحث على المتغيرات الأساسية التي اقرتها المعايير المحاسبية الجديدة والضوابط التنظيمية والرقابية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقديم دراسة تطبيقية على ثلاثة مصارف تجارية عاملة في مصر هي البنك الأهلي المصري وبنك الإسكندرية والبنك التجاري الدولي.

[3] قلبه، عبد الرحمن. (2019). القياس والإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني في البنوك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل. رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، مصر.

[4] شحاتة، محمد موسى. (2019). انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ومقررات بازل (3) على تصنيف محفظة القروض المصرفية، دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية.

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود فروقات معنوية بين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وبين الخسائر المتكبدة بالفعل في حين تبين عدم وجود فروقات معنوية لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقاً لمقررات بازل (3) وبين الخسائر المتكبدة بالفعل.

5. دراسة مشراوي (2019) بعنوان: أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي رقم (9) على رأس المال التنظيمي[5].

هدفت الدراسة إلى تحديد التغيرات في مكونات التقارير بالتركيز اساساً على التغيرات والتأثيرات على رأس المال التنظيمي، وتبين أن التأثير يختلف باختلاف النهج الذي يتبعه المصرف في قياسه للمخاطر الائتمانية.

خلصت الدراسة إلى أن الترتيبات الانتقالية لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) جعلت بنك دبي الإسلامي يقوم بعمليات تقييم شاملة لتحديد النظم والتطبيقات والضوابط الرئيسية المستخدمة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة مما أدى لتحمله زيادة مبدئية كبيرة في المخصصات. وقد واجه البنك ذلك برفع رأس ماله من أجل الوفاء بمتطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وللوفاء بمتطلبات رفع الملاءة المالية لتعزيز قدرته على تقديم خدمة التمويلات للوفاء بالمتطلبات التنظيمية.

الدراسات باللغة الإنكليزية:

1. دراسة LE, T. T. D., & DIEP, T. T. (2020): Bank Concentration and Product Market Competition[6].

هدفت الدراسة لبيان ما إذا كان هيكل الإقراض يمكن أن يقلل من مخاطر الائتمان من خلال استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي للنظام المصرفي الفيتنامي على مستوى القطاعات الاقتصادية من 2011 إلى 2016. من خلال اعتماد نتائج الدراسات السابقة تم تقييم تأثير الديون المستحقة على كل مخاطر صناعة الائتمان. تظهر النتائج أن تركيز الإقراض قد يقلل من مخاطر الائتمان. من المثير للاهتمام ملاحظة أن محافظ إقراض البنوك التجارية الفيتنامية لديها، في المتوسط، مستويات أعلى من التنوع عبر مختلف القطاعات. على وجه الخصوص، تساهم الزيادة في إقراض الفنادق والمطاعم في تقليل مخاطر الائتمان بينما تزيد محافظ الإقراض للبنوك في الزراعة والكهرباء والغاز والمياه من مخاطر الائتمان. تقترح هذه الدراسة الحاجة إلى مزيد من التحليل والبحث حول مخاطر المحفظة في أنشطة الإقراض للحفاظ على الكفاءة والاستقرار في النظام المصرفي التجاري.

2. دراسة Aristei, D., & Gallo, M. (2019) بعنوان:

Loan loss provisioning by Italian banks: Managerial discretion, relationship banking, functional distance and bank risk.[7]

هدفت الدراسة إلى البحث في سلوك مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصارف الإيطالية خلال الفترة من (2006) إلى (2013)، وذلك من خلال فحص المحددات الرئيسية التقديرية وغير التقديرية لمخصص خسائر الائتمانية والبحث بشكل خاص في دور خصائص سوق الائتمان والانتشار الجغرافي للمصارف والمخاطر الأخرى المحيطة. خلصت الدراسة إلى أن مخصص الخسائر الائتمانية المحتسبة من قبل المصارف الإيطالية خلال فترة الأزمة مدفوعة بشكل أساسي بعوامل غير تقديرية تتعلق بمخاطر الائتمان المتوقعة. علاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن المصارف الكبيرة لديها سلوك أكثر حكمة في احتساب مخصص الخسائر الائتمانية، في حين أن المصارف الصغيرة تتميز بمستوى أقل من مخصص

[5] مشراوي، سميرة. (2019). أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي رقم (9) على رأس المال التنظيمي، حالة بنك دبي الإسلامي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. المجلد 12، العدد 2. ص 742-755.

[6] LE, T. T. D., & DIEP, T. T. (2020). The effect of lending structure concentration on credit risk: The evidence of Vietnamese commercial banks. The Journal of Asian Finance, Economics, and Business, 7(7), 59-72.

[7] Aristei, D., & Gallo, M. (2019). Loan loss provisioning by Italian banks: Managerial discretion, relationship banking, functional distance and bank risk. International Review of Economics & Finance, 60, 238-256.

الخسائر الائتمانية مقارنة بأنواع المصارف الأخرى. نجد أيضاً أن مخصص خسائر الائتمانية أعلى في الأنظمة المصرفية الإقليمية التي تتميز بتركيز أعلى للقروض ودرجة أقل من المنافسة. أخيراً، وجدت الدراسة إلى أن المصارف التي تواجه مستويات متزايدة من المخاطر لا تتميز فقط بارتفاع مخصص خسائر الائتمانية، ولكن أيضاً لديها ميل أعلى للانخراط في ممارسات إدارة الأرباح لتحقيق الاستقرار في تدفقات دخلها بمرور الوقت.

3. **دراسة Yurchenko, Y. (2019) بعنوان:**

The impact of macroeconomic factors on collateral value within the framework of expected credit loss calculation.[8]

هدفت الدراسة إلى بيان تأثير عوامل الاقتصاد الكلي على الخسائر الائتمانية المتوقعة لأداة مالية فيما يتعلق بالتغيرات في قيمة الضمانات. قام الباحث بتطوير طريقة لحساب هذا التأثير على أساس نماذج الاقتصاد القياسي، وكذلك محاكاة التأثير على خسائر الائتمان والاحتياطيات المتوقعة على أداة مالية. تم بناء النماذج بناءً على بيانات اقتصادات الولايات المتحدة وأوكرانيا لأقصى فترة متاحة، مع الأخذ في الاعتبار كفاية البيانات. خلصت الدراسة إلى أن تطبيق منهجية تعديل قيمة الضمانات لعوامل الاقتصاد الكلي يمكن أن يؤدي إلى تخفيض الاحتياطي وفقاً لمتطلبات المنظم، أي من وجهة نظر المؤسسة المالية.

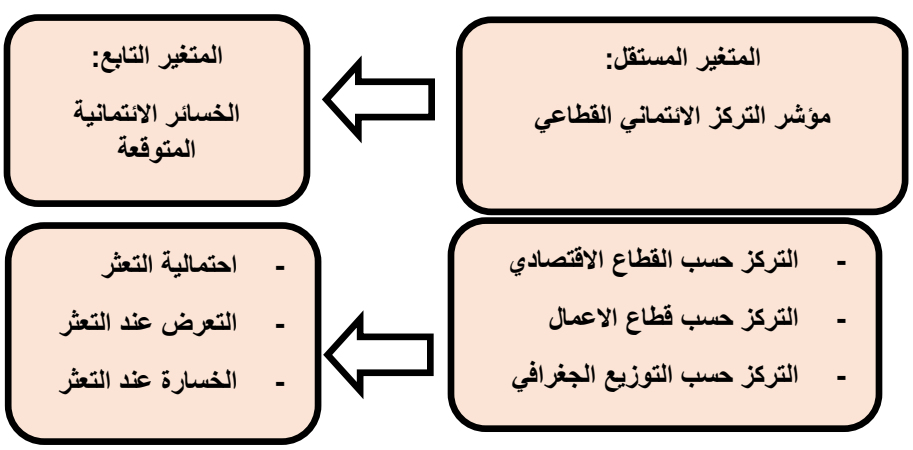
ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة تناولها لبيئة الأعمال المصرفية في سورية منذ تطبيق معيار التقارير الدولي رقم (9)

6 - نموذج البحث:

تبين الأشكال الآتية انموذج البحث لكل مستوى من مستويات البحث:

يتكون هذين المتغيرين من:



الشكل رقم (1) نموذج الدراسة

[8] Yurchenko, Y. (2019). The impact of macroeconomic factors on collateral value within the framework of expected credit loss calculation.

1.7 - فرضية البحث

وكون المعلومات المستخدمة لتفنيد عناصر المتغير التابع هي معلومات داخلية لا يمكن الحصول عليها لأنها تستند إلى بيانات خاصة بكل عميل نظراً للسرية المصرفية بالإضافة إلى قيامنا بأخذ نتيجة هذه المعادلة والمتمثلة بمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة، وكون مؤشر الائتماني بحسب القطاع الاقتصادي هو المؤشر الذي يحتوي على توزيع التسهيلات الائتمانية والمفيد لأغراض هذا البحث فإننا نقوم بصياغة فرضية البحث بالشكل الآتي:

H01: لا يؤثر مؤشر التركز الائتماني في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترات المالية الربعية من 31 كانون الأول 2018 ولغاية 31 كانون الأول 2020.

ثانياً: الإطار النظري:

2.1 - الإطار المفاهيمي مؤشر التركز الائتمانية

2.1.1 - تعريف مؤشر التركز الائتماني :

يمكن تعريف مؤشر التركز الائتماني بأنه المؤشر الذي ينشأ عن عدم تنوع المحفظة الائتمانية بشكل كافٍ سواء على مستوى المصرف بشكل عام، أم على مستوى القطاعات، أو المناطق الجغرافية، مما يعرض المصرف لمخاطر الإفلاس في حال حدوث تعثرات كبيرة على مستوى المحفظة الائتمانية للمصرف وبالتالي حدوث خسائر كبيرة، ولا يعني التركز داخل المحفظة أن كامل محفظة المصرف من القروض مهددة بالتعثر، إنما يعني أن مكونات المحفظة ترتبط مع بعضها البعض بشكل كبير وأن زيادة المخاطر لأحد هذه العناصر سيؤدي إلى زيادة المخاطر بالمحفظة ككل. وينشأ مؤشر التركز نتيجة اعتماد البنوك في مزاولة نشاطها الائتماني وتوظيف اموالها في قطاعات أو أنشطة محدودة للغاية أو على مصادر محدودة للحصول على التمويل أو الخدمات الاخرى اللازمة لمزاولة انشطتها[1]. كما يمكن تعريف مؤشر التركز الائتماني بأنه "المخاطر الائتمانية الناتجة عن عدم وجود محفظة ائتمانية جيدة التنوع، وتعبر عن مخاطر التعرض المفرط لعميل بعينه أو قطاع صناعي أو إقليم جغرافي معين[2].

وعليه يعرف الباحث مؤشر التركز الائتماني بأنها المخاطر الائتمانية الناتجة عن قيام المصرف بمنح تسهيلات ائتمانية بشكل مفرط لعميل بعينه أو قطاع أو إقليم جغرافي معين.

2.1.2 - أنواع مؤشر التركز الائتماني:

يمكن أن نميز نوعين أساسيين للتركز الائتماني[3]:

- تركز التسهيلات المصرف لدى عميل واحد، أو لدى قطاع معين يضم أطرافاً يكون احتمال تعثرهم مرتبطاً بعوامل مشتركة، مثل النشاط الاقتصادي، والموقع الجغرافي، والعملة.
- تركز الائتمان في المصرف على عملاء يعانون من مخاطر السوق أو مخاطر السيولة التي تؤدي بدورها إلى تعريض المصرف إلى مخاطر ائتمانية، إذ إن مؤشر التركز الائتماني لدى عميل نشاطه الاقتصادي عرضة للتقلبات الاقتصادية أو يتمتع بملاءة مالية ضعيفة أقل من مؤشر التركز الائتماني لدى عميل يتمتع نشاطه الاقتصادي بالاستقرار أو يتمتع بملاءة مالية عالية. هذا يعني أن مؤشر التركز الائتماني يختلف باختلاف الظروف الاقتصادية

---

[1] المملوك، أنس. (2020). مرجع سبق ذكره. ص 597.

[2] Benjaman, M.T, Dimas, M.F, Daniel, O.C, (2010), The effect of Loan Portfolio Concentration on Brazilian Banks' Return and Risk, Bnco Central Do Brazil, Working Paper, Series 215, Classication: G11; G21; C23, Page 3.

[3] علي، غزوان. (2015). أثر تركز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (31)، العدد (2)، ص 129.

التي تؤثر في التدفقات النقدية المتاحة لسداد الدين أو خدمته. ولكن أياً كان الحال فإنه في حالة التنويع ينخفض أثر تعثر أحد العملاء في خدمة دينه على المحفظة الائتمانية للمصرف.

كما يمكن تصنيف التركز الائتماني إلى[4]:

النوع الأول: التركز الفردي

على مستوى العملاء والأطراف المرتبطة بهم (تركز العميل الواحد)، وينتج عن قيام البنك بتوجيه الائتمان إلى عميل واحد نظراً لضخامة مركزه والامتناع عن تقديمه لعملاء.

النوع الثاني: التركز القطاعي

والذي ينتج عن التركزات الكبيرة لدى مجموعات من الأطراف التي يكون احتمال إخفاقهم في السداد مرتبط بعوامل مشتركة بينهم مثل: النشاط الاقتصادي، الموقع الجغرافي، العملة.

هذا ويمكن تعريف اقطاع التشغيلي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (8) بأنه أحد مكونات المنشأة الذي:

- يقوم بأنشطة أعمال قد يكتسب منها إيرادات ويتكبد منها مصروفات بما في ذلك الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع المكونات الأخرى للمنشأة نفسها.
- تُراجَع نتائجه التشغيلية بشكل منتظم من قبل متخذ القرارات التشغيلية الرئيسي بالمنشأة من أجل اتخاذ قرارات حول الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع، ولتقييم أدائه.
- تتوفر عنه معلومات مالية منفصلة.

2.1.3 - قياس مؤشر التركز الائتماني

يتم قياس مؤشر التركز الائتماني بالاستناد إلى مؤشر HHI (Herfindahl-Hirschman Index) على الشكل الآتي:

$$HHI=(S1)^2+(S2)^2+(S3)^2+\ldots.(Sn)^2$$

حيث:

S1: إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة في القطاع الأول مقسومة على إجمالي التسهيلات الائتمانية للمصرف.

S2: إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة في القطاع الثاني مقسومة على إجمالي التسهيلات الائتمانية للمصرف.

S3: إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة في القطاع الثالث مقسومة على إجمالي التسهيلات الائتمانية للمصرف.

n: عدد القطاعات.

[4] قلبه، عبد الرحمن. (2019). مرجع سبق ذكره. ص 10.

2.1.4 - الإجراءات المتبعة من قبل مجلس النقد والتسليف للحد من التركز الائتماني

أصدر مجلس النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية بعام (2008) القرار رقم (395/ م ن/ ب 4) والذي نص على ما يلي:

- يجب ألا يتعدى الحد الأقصى للتسهيلات والتمويلات الذي يمكن منحه لشخص واحد طبيعي أو اعتباري أو إلى مجموعة مترابطة (ذات علاقة) من الأشخاص بنسبة ٢٥% من مجموع الأموال الخاصة الصافية[5].

يطبق هذا الحد الأقصى على التسهيلات والتمويلات الممنوحة أو المستعملة أيهما أكبر، سواء كان ذلك على شكل تسهيلات وتمويلات في داخل الميزانية أو على شكل اعتمادات مستندية أو كفالات أو قبولات أو أية تسهيلات مدرجة في حسابات خارج الميزانية.

- يطلب من كل مصرف مرخص في الجمهورية العربية السورية تقديم تقرير شهري بمخاطر التسهيلات والتمويلات الممنوحة لكل شخص طبيعي أو اعتباري أو إلى كل مجموعة مترابطة (ذات علاقة) من الأشخاص[6].

كما يطلب تقديم تقرير شهري آخر بمخاطر التسهيلات والتمويلات الممنوحة للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين أو إلى مجموعات مترابطة من الأشخاص.

- على المصرف الذي يظهر لديه أي تجاوز عن حدود النسب المشار إليها أن يعمل على إزالة هذا التجاوز خلال فترة شهر من ظهوره[7].

2.2 - الإطار المفاهيمي للخسائر الائتمانية المتوقعة

2.2.1 - تعريف الخسائر الائتمانية المتوقعة

يمكن تعريف الخسائر الائتمانية المتوقعة على أنها الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية للأداة المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة على أن تخصم التدفقات النقدية بمعدل الفائدة الفعال للأداة المالية عند التعاقد[8].

2.2.2 - آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

تناول البحث المتغير التابع المتمثل بالخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يعد تطبيقاً للمرحلة الثانية من مراحل معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9) والتي يعبر عنها بانخفاض القيمة (Impairment).

حيث يصنف المعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) الأصول المالية بغرض القياس اللاحق لها إلى ثلاثة فئات هي الأصول المالية التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة، الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وحدد المعيار ويتم احتساب مقدار انخفاض القيمة الأصول المالية التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة والأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر[9].

---

[5] مجلس النقد والتسليف. (2008). القرار رقم (395/ م ن/ ب 4)، المادة (1)، الفقرة (1).

[6] مجلس النقد والتسليف. (2008). القرار رقم (395/ م ن/ ب 4)، المادة (1)، الفقرة (5).

[7] مجلس النقد والتسليف. (2008). القرار رقم (395/ م ن/ ب 4)، المادة (1)، الفقرة (6).

[8] شعبان، شريهان محمد مختار. (2018). إطار مقترح لتطبيق نموذج الخسائر المتوقعة للقروض في البنوك التجارية المصرية (دراسة تطبيقية). رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية. ص 42.

[9] أحمد، وفاء. (2016). أثر قياس الخسائر الائتمانية وفقاً للمعايير المحاسبية والضوابط الرقابية ذات العلاقة على جودة المعلومات المحاسبية في البنوك المصرية. مجلة الفكر المحاسبي. مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 20، العدد 4. ص1.

وتحتسب المصارف الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة الأصول المسجلة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في حين لا يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) عن طريق المعادلة الآتية[10]:

ECL = PD*EAD*LGD

وقد أشارت الفقرة (5.5.9) من المعيار إلى أنه يجب على المصارف عند إعدادها لبياناتها المالية أن تقوم بتقويم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأدوات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي عن طريق مقارنة مخاطر التعثر في السداد للأدوات المالية كما هي في تاريخ التقرير مع مخاطر التعثر في السداد الواقعة على للأدوات المالية كما هي في تاريخ الإثبات الأولي وأن تأخذ في الحسبان المعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، والتي تُعد مؤشراً على زيادات كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي[11].

وتقوم المصارف في سعيها لقياس تدني قيمة الأصول المالية على تصنيفها ضمن إحدى المراحل الثلاث كما يلي[12]:

1. المرحلة الأولى: خسارة ائتمانية متوقعة لمدة ١٢ شهراً، وتتضمن الأدوات المالية التي لم تشهد زيادة جوهرية بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي. يتم احتساب الفوائد بالنسبة لهذه الأصول المالية بناءً على القيمة الدفترية قبل خسائر التدني.
2. المرحلة الثانية: خسارة ائتمانية متوقعة على مدى الحياة، وتتضمن الأدوات المالية التي شهدت زيادة جوهرية بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، لكن دون وجود دلائل موضوعية على تدني القيمة. يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع الأحداث المحتملة الوقوع على مدى حياة الأصل المالي، كما يتم احتساب الفوائد على القيمة الدفترية قبل خسائر التدني.
3. المرحلة الثالثة: خسارة ائتمانية متوقعة على مدى الحياة، وتتضمن الأدوات المالية ذات دلالة موضوعية على تدني قيمتها بنهاية الفترة المالية، ويتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل المالي.

يتم الإفصاح عن مصروف الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة الدخل من واقع البيانات المالية المنشورة للمصارف.

ثالثاً: الإطار العملي

3.1 - منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تنفيذ الإطار العملي لهذا البحث. يقوم المنهج الوصفي التحليلي بوصف الظاهرة المدروسة كما توجد في الواقع ويعبر عنها تعبيراً كمياً يسمح بتقييمها وعرض خصائصها. قام الباحث بجمع البيانات المالية المتعلقة بالدراسة من أجل تحليل تلك البيانات وإجراء التحليلات والاختبارات الإحصائية المناسبة.

بغية التعرف على أثر مؤشر التركز الائتماني القطاعي في الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصارف عينة الدراسة وذلك خلال الفترات المالية الربعية من 31 كانون الأول 2018 ولغاية 31 كانون الأول 2020.

3.2 - أسلوب جمع البيانات

واعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة لإعداد هذا البحث على مصادر البيانات الثانوية المتمثلة بشكل أساسي بالبيانات المالية للمصارف الخاصة التقليدية محل البحث والمنشورة على الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية،

[10] شحاتة، محمد موسى. (2019). انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار (IFRS 9) ومقررات بازل (3) على تصنيف محفظة القروض المصرفية. كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، مصر. ص 477.

[11] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (2021). ترجمة المعايير الدولية للتقرير المالي. الرياض، السعودية. ص 305.

[12] Deloitte. Thai General Assurance Association (2017). IFRS 9 Financial Instruments.

والموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، والمواقع الرسمية للمصارف المدروسة بالإضافة إلى الاستفادة من الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث بشكل مباشر أو غير مباشر وكذلك الكتب والنشرات والتقارير الدورية المنشورة بهذا الخصوص.

3.3 - مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع البحث من المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها (11) مصرفاً وكون الموقع الرسمي لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لم يتضمن البيانات السنوية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 الخاصة بالبنك الأهلي للائتمان (عودة سابقاً) وبنك سوريا والخليج لغاية تاريخ إعداد هذا البحث فقد تم استبعادهما من مجتمع الدراسة لتصبح عينة الدراسة مكونة من (9) مصارف هي البنك العربي (ARBS)، المصرف الدولي للتجارة والتمويل (IBTF)، بنك بيمو السعودي الفرنسي (BBSF)، بنك سورية والمهجر (BSO)، بنك بيبلوس (BBS)، مصرف فرنسبنك (FSBS)، بنك الأردن (BOJS)، بنك قطر الوطني (QNBS) وبنك الشرق (SHRQ). وذلك خلال الفترات المالية الربعية من 31 كانون الأول 2018 ولغاية 31 كانون الأول 2020.

لم يتم إدراج البيانات المالية للثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2021 ضمن الفترة المدروسة لعدم قيام أي مصرف بنشر معلوماته الربعية حتى تاريخ إعداد هذا البحث.

3.4 - أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة لهذه البيانات بالشكل الذي يمكن معه اختبار فرضيات الدراسة من خلال برنامج (Microsoft Excel) وبرنامج (Eviews) حيث تم استخدام التحليل المقطعي للسلاسل الزمنية (Panel Data) للوصول إلى النتائج لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، تسمح البيانات اللوحية في اختبار نماذج على المستوى الزمني الديناميكي وعلى المستوى الفردي للوحات التي تتم دراستها من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية منها الانحدار المتعدد.

ومن أهم مبررات استخدام هذه الطريقة ما يلي:

1. تعد أكثر فعالية وكفاءة في تحليل البيانات بشكل مصفوفي: قطاعي– زمني.
2. تساهم في حل مشكلات الاقتصاد القياسي، وذلك من خلال زيادة عدد الملاحظات، وتخفيض نسب الارتباط للعناصر التفسيرية (المتغيرات المستقلة).
3. تأخذ بالحسبان الأمور والقضايا التي لا يمكن ملاحظتها والمتعلقة بالحدث أو الزمن، وذلك لأنها تمثل الزمن والحدث معاً.

3.5 - قياس متغيرات الدراسة وتحليلها

مؤشر التركز الائتماني:

تم قياس مؤشر التركز الائتماني بحسب مؤشر (HHI) وفقاً لدراسة (المملوك،2020) بالاستناد إلى بيانات تم جمعها من واقع افصاح تحليل القطاع الاقتصادي (يتكون من القطاع المالي، الصناعي، الزراعي، التجاري، الأفراد والخدمات بالإضافة إلى قطاعات أخرى) خلال القوائم المالية المنشورة للمصارف عينة الدراسة للفترات المالية الربعية من 31 كانون الأول 2018 ولغاية 31 كانون الأول 2020.

وفيما يلي تحليل لهذه البيانات بحسب المصرف:

الجدول رقم (1) التركز الائتماني في المصارف عينة الدراسة

Period	ARBS	BBS	BBSF	BOJS	BSO	FSBS	IBTF	QNBS	SHRQ
الفترة	العربي	بيبلوس	بيمو	الأردن	سورية والخليج	فرنسبنك	الدولي	قطر الوطني	الشرق
12/31/2018	35.66	33.42	35.16	44.09	40.70	46.59	50.17	29.36	32.76
3/31/2019	34.21	34.74	34.46	58.35	40.87	45.68	50.74	32.15	36.00
6/30/2019	33.87	33.47	34.64	55.03	39.58	48.46	49.24	34.94	37.72
9/30/2019	32.41	29.26	34.50	38.61	37.84	43.06	50.26	37.03	37.88
12/31/2019	31.13	28.73	35.57	36.34	37.45	41.42	49.65	37.93	40.95
3/31/2020	36.09	29.56	35.73	45.33	37.68	46.26	47.90	39.53	37.64
6/30/2020	38.21	29.73	35.66	27.21	38.84	56.81	48.11	39.97	38.49
9/30/2020	37.44	30.87	35.06	40.55	40.13	60.24	48.36	36.93	37.01
12/31/2020	36.30	29.53	35.69	37.46	39.95	50.37	48.42	26.64	34.40

نلاحظ تذبذب التركز الائتماني في كل من مصرف فرنسبنك، بنك قطر الوطني وبنك الأردن حيث بلغ أعلى تركز ائتماني لدى مصرف فرنسبك نسبة 60.24% خلال الربع الثالث لعام 2020 في حين بلغ أدنى تركز للمصرف نفسه 41.42% في نهاية عام 2019 وكان التركز الائتماني الأعلى لبنك قطر الوطني خلال الربع الثاني لعام 2020 بنسبة 39.97% وأدنى تركز في نهاية عام 2020 بنسبة 26.64% وكان التركز الائتماني الأعلى لبنك الأردن خلال الربع الأول لعام 2019 بنسبة 58.35% وأدنى تركز في الربع الثاني لعام 2020 بنسبة 27.21% في حين حافظت بقية المصارف على نسب تركز متقاربة طوال الفترة المدروسة. كما نلاحظ أن الربع الأول لعام 2019 هو الربع الأعلى تركزاً بنسبة 40.80% في حين كانت نهاية عام 2020 هي الفترة ذات التركز الائتماني الأدنى بتركز نسبته 37.64%.

ومن خلال تحليل بيانات الجدول السابق نجد أن بعض المصارف كانت أكثر تركزاً كما في المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف فرنسبك وبنك الأردن بمتوسط نسبته 49.21% ،48.77% و42.55% على التوالي وأخرى كانت أقل تركزاً كما هو الحال في بنك بيبلوس بمتوسط نسبته 31.03% في حين حافظت المصارف الأخرى على نسب تركز معتدلة تراوحت بين 39.22% و34.94%.

الخسائر الائتمانية المتوقعة:

تم جمع بيانات الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) من واقع بيان الدخل وذلك من خلال القوائم المالية المنشورة للمصارف عينة الدراسة للفترات المالية الربعية من 31 كانون الأول 2018 ولغاية 31 كانون الأول 2020.

وفيما يلي تحليل لهذه البيانات بحسب المصرف (المبالغ بملايين الليرات السورية):

الجدول رقم (2) الخسائر الائتمانية المتوقعة في المصارف عينة الدراسة

Period	ARBS	BBS	BBSF	BOJS	BSO	FSBS	IBTF	QNBS	SHRQ
الفترة	العربي	بيبلوس	بيمو	الأردن	سورية والخليج	فرنسبنك	الدولي	قطر الوطني	الشرق
12/31/2018	-532	896	-761	-210	-1,492	-367	537	158	261
3/31/2019	-11	-287	180	34	251	-50	132	-13	-526
6/30/2019	-280	-336	267	169	209	- 62	249	-9	-456
9/30/2019	-101	-353	1,270	19	691	-146	249	-22	-305
12/31/2019	-656	1,199	2,947	-209	1,865	360	-1,287	-109	473
3/31/2020	142	1,812	1,867	180	49	34	1,908	83	438
6/30/2020	609	4,923	4,481	616	646	613	2,929	139	745
9/30/2020	727	6,462	9,474	630	2,056	796	2,143	240	1,810
12/31/2020	558	7,862	24,181	618	3,175	2,986	2,987	113	2,917

تدل الأرقام الموجبة على قيام المصارف بتشكيل مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لارتفاع المخاطر الائتمانية في حين تدل الأرقام السالبة على قيام المصارف باسترداد المخصصات المشكلة مسبقاً نظراً لانخفاض هذه المخاطر.

من الجدول السابق نجد قيام جميع المصارف بتشكيل مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة خلال عام 2020 دون أن يقوم أي منها باسترداد أي مخصص خلال الفترات نفسها.

وإذا قمنا باحتساب المتوسط الحسابي للخسائر الائتمانية المتوقعة للمصارف خلال كافة الأرباع المدروسة عن طريق قسمة مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة للمصارف عينة الدراسة على عدد المصارف نلاحظ ارتفاع هذا المتوسط خلال كافة أرباع عام 2020 مقارنة بالفترات نفسها خلال عام 2019.

مما يدل على زيادة المخاطر الائتمانية خلال عام 2020 مقارنة بعامي 2018 و2019 نظراً لمخاطر مختلفة منها تأثير جائحة كورونا.

3.6 - اختبار فرضيات الدراسة

قام الباحث باتباع الاختبارات الآتية لاختيار النموذج الملائم لتقدير معلمات النموذج المدروس:

1. **اختبار جذور الوحدة للبيانات المدمجة (Panel Unit Root)**

يتم استخدام اختبار جذور الوحدة للبيانات المدمجة (Panel Unit Root) من اجل قياس استقرار متغيري الدراسة:

الجدول رقم (3) اختبار جذور الوحدة بالنسبة للتركز الائتماني

فرضية العدم يوجد جذور وحدة للبيانات المدمجة Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)			
مؤشر قياس التركز الائتماني Series: HHI			
المتغيرات الخارجية: التأثيرات الفردية ، الاتجاهات الخطية الفردية Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends			
Method		Statistic	Prob.**
Levin, Lin & Chu t*		-4.06177	0.0000

نلاحظ أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبالتالي تم رفض فرضية العدم. نستنتج أن السلسلة المعنية مستقرة أي خالية من جذور الوحدة وعليه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية (وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه متغيرات).

الجدول رقم (4) اختبار جذور الوحدة بالنسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة

فرضية العدم يوجد جذور وحدة للبيانات المدمجة Null Hypothesis: Unit root (common unit root process)				
الخسائر الائتمانية المتوقعة Series: D(ECL)				
المتغيرات الخارجية لا توجد Exogenous variables: None				
Method	Statistic		Prob.**	
Levin, Lin & Chu t*	-2.26462		0.0118	

نلاحظ أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبالتالي تم رفض فرضية العدم. نستنتج أن السلسلة المعنية مستقرة أي خالية من جذور الوحدة وعليه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات السلاسل الزمنية (وجود علاقة طويلة الأجل بين هذه متغيرات).

2. **اختبار الترابط بين الوحدات المختلفة (Cross-Section Dependence Test)**

تم استخدام الاختبارات (Cross-Section Dependence Test) من أجل دراسة الترابط بين الوحدات المختلفة، وقد كانت النتائج بالشكل الآتي:

الجدول رقم (5) اختبار الترابط للتركز الائتماني

اختبار الترابط بين الوحدات المختلفة Cross-Section Dependence Test			
مؤشر التركز الائتماني Series: HHI			
فرضية العدم لا يوجد ترابط بين الوحدات المختلفة(correlation) :Null hypothesis: No cross-section dependence			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	76.14036	36	0.0001
Pesaran scaled LM	3.669927		0.0002
Bias-corrected scaled LM	3.107427		0.0019
Pesaran CD	-0.786418		0.4316

وقد توصلت هذه الاختبارات إلى استقرارية المتغير المستقل عند المستوى.

الجدول رقم (6) اختبار الترابط للخسائر الائتمانية المتوقعة

اختبار الترابط بين الوحدات المختلفة Cross-Section Dependence Test			
الخسائر الائتمانية المتوقعة Series: ECL			
فرضية العدم لا يوجد ترابط بين الوحدات المختلفة Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation)			
Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	169.2383	36	0.0000
Pesaran scaled LM	14.64163		0.0000
Bias-corrected scaled LM	14.07913		0.0000
Pesaran CD	12.45921		0.0000

وقد توصلت هذه الاختبارات إلى استقرارية المتغير التابع عند المستوى.

3. تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى Generalized Least Squares (GLS)

وذلك بعد إدخال المتغيرات الوهمية (Dummy Variables) ويجب أن تكون عدد المتغيرات الوهمية مساوية (n-1). حيث: عدد المصارف عينة الدراسة وعليه فقد بلغ عدد المتغيرات الوهمية 8.

الجدول رقم (7) تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى

المتغير المستقل الخسائر الائتمانية المتوقعة Dependent Variable: ECL				
طريقة المربعات الصغرى Method: Panel Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.28E+08	2.99E+09	0.109787	0.9129
HHI	-7.91E+08	8.04E+09	-0.098371	0.9219
D2	2.38E+09	1.44E+09	1.656831	0.1020
D3	4.83E+09	1.40E+09	3.446416	0.0010
D4	2.14E+08	1.53E+09	0.140044	0.8890
D5	8.10E+08	1.44E+09	0.562172	0.5758
D6	5.21E+08	1.78E+09	0.291812	0.7713
D7	1.16E+09	1.81E+09	0.639762	0.5244
D8	12961696	1.40E+09	0.009251	0.9926
D9	5.60E+08	1.41E+09	0.397285	0.6923
R-squared	0.221227	Mean dependent var		1.18E+09
Adjusted R-squared	0.122510	S.D. dependent var		3.17E+09
S.E. of regression	2.97E+09	Akaike info criterion		46.57809
Sum squared resid	6.27E+20	Schwarz criterion		46.87370
Log likelihood	-1876.413	Hannan-Quinn criter.		46.69669
F-statistic	2.241012	Durbin-Watson stat		0.548833
Prob(F-statistic)	0.028830			

يشير الجدول السابق إلى معنوية معلمة المتغير المستقل، والمتغير الضابط، حيث أن قيمته الاحتمالية (Probability) أقل من مستوى الدلالة 5%

وبالتالي إمكانية قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة وفقاً لطريقة الانحدار التجميعي (Pooled Least Squares).

4. اختبار معنوية المتغيرات الوهمية باستخدام اختبار (Wald Test).

وقد كانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول رقم (8) اختبار معنوية المتغيرات الوهمية

اختبار معنوية المتغيرات الوهمية :Wald Test			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	2.342524	-7, 71	0.0328
Chi-square	16.39767	7	0.0217

يشير الجدول السابق إلى معنوية العلاقة قصيرة الآجل المشتركة حيث أن قيمته الاحتمالية (Probability) المقابلة لإحصائية (F-statistic) أقل من 5%، أي أن المتغيرات مجتمعة لها تأثير قصير الآجل على الخسائر الائتمانية المتوقعة وإشارتها السالبة المعنوية هي التي تؤكد العودة إلى التوازن بالأجل الطويل.

إن مؤشر (Chi-square) يؤكد وجود ارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث أن قيمته الاحتمالية (Probability) أقل من 5% حيث يفيد هذا المؤشر في التعرف على ما إذا كان هناك ارتباط بين متغيري الدراسة أم لا لكنه لا يكفي لمعرفة ما إذا كانت هذا الارتباط طردياً أم عكسياً.

5. اختبار الفرضية

تم استخدام طريقة الانحدار التجميعي (Pooled Least Squares) عوضاً عن نموذج الأثر العشوائي (Random) Effects ونموذج الأثر الثابت (Fixed Effects) كونه يحمل أكبر قوة تفسيرية (Adjusted R-squared) وأقل (Akaike info criterion)، وعليه فقد كانت النتائج على الشكل الآتي:

الجدول رقم (9) اختبار الفرضية

المتغير المستقل الخسائر الائتمانية المتوقعة :Dependent Variable: ECL				
طريقة المربعات الصغرى المجمعة Method: Pooled Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.39E+09	6.73E+08	5.031173	0.0000
HHI	-5.62E+09	1.69E+09	-3.330675	0.0009
R-squared	0.016883	Mean dependent var		1.18E+09
Adjusted R-squared	0.015361	S.D. dependent var		3.16E+09
S.E. of regression	3.13E+09	Akaike info criterion		46.57036
Sum squared resid	6.33E+21	Schwarz criterion		46.58417
Log likelihood	-15086.80	Hannan-Quinn criter.		46.57572
F-statistic	11.09339	Durbin-Watson stat		1.264726
Prob(F-statistic)	0.000916			

يشير الجدول السابق إلى معنوية الاختبار حيث أن قيمته الاحتمالية (Probability) أقل من 5% وعليه يوجد أثر ذو دلالة معنوية التركز الائتماني في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (IFRS 9)، كما أن العلاقة بين المتغيرين علاقة عكسية. ويمكن صياغة معادلة الانحدار بالشكل الآتي:

ECL = 3386950984.52 - 5621930970*HHI

3.7 – نتائج البحث:

يمكن وضع نتائج البحث بناءً على الاختبارات السابقة وذلك وفق الآتي:

1. اختلاف المصارف عينة الدراسة من حيث درجة التركز الائتماني في محافظها على مستوى القطاع الاقتصادي تبعاً لسياسة كل ومصرف ودرجة المخاطر التي يرغب بتحملها خلال الفترات المالية الربعية من 31 كانون الأول 2018 ولغاية 31 كانون الأول 2020.
2. وجود أثر معنوي عكسي لمؤشر التركز الائتماني في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) للمصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترات المالية الربعية من 31 كانون الأول 2018 ولغاية 31 كانون الأول 2020 وهو ما يفسره الباحث بأنه عند قيام المصارف بمنح التسهيلات الائتمانية في قطاعات معينة لديها الخبرة والتجربة فيها فأنها تقوم بتشكيل

مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة أقل في حين أنها عندما تقوم بمنح التسهيلات الائتمانية في قطاعات أخرى ليس لديها الخبرة فيها فأنها تقوم بتشكيل مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة بشكل أكبر.

3.8 - توصيات البحث:

يوصي الباحث بما يأتي في ضوء ما توصل إليه من خلال الدراسة النظرية والعملية:

1. ضرورة إيلاء المصارف اهتمام خاص بتنويع محافظها الائتمانية لما لذلك من آثار إيجابية الذي تخفض من المخاطر لأدنى مستوياتها، وتحقيق مستويات مرغوبة ومؤكدة من العوائد.
2. الالتزام المصارف المستمر بالضوابط الرقابية الموضوعة من قبل مصرف سورية المركزي الخاصة بتركز التسهيلات الائتمانية.
3. الإفصاح الكافي عن المخاطر الائتمانية ومستوى تركز محفظة القروض في المصارف، يمكن أن يعزز من خلال دعم الجهات الإشرافية والرقابية المصرفية.

الجدول المصطلحات

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنكليزية	الرمز
المعايير الدولية للتقارير المالية	International financial reporting standards	IFRS
مؤشر التركز الائتماني	Herfindahl-Hirschman Index	HHI
الخسائر الائتمانية المتوقعة	Expected credit losses	ECL
احتمالية التعثر	Probability of default	PD
الخسارة عند التعثر	Loss given default	LGD
التعرض عند التعثر	Exposure at default	EAD

المراجع: Reference

1. المملوك، أنس. (2020). أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف. بحث منشور، مجلة جامعة تشرين، للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (42)، العدد (1). الجمهورية العربية السورية.
2. عمر، رنا. (2020). أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية. مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد (4)، جامعة بورسعيد، مصر.
3. قلبه، عبد الرحمن. (2019). القياس والإفصاح عن مخاطر التركز الائتماني في البنوك في ضوء المعايير المحاسبية ومقررات لجنة بازل. رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة، مصر.
4. شحاتة، محمد موسى. (2019). انعكاسات التقييم المحاسبي للخسائر الائتمانية في ضوء التوافق بين معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ومقررات بازل (3) على تصنيف محفظة القروض المصرفية، دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية.
5. مشراوي، سميرة. (2019). أثر الخسائر الائتمانية المتوقعة وفق المعيار الدولي رقم (9) على رأس المال التنظيمي، حالة بنك دبي الإسلامي. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. المجلد 12، العدد 2. ص 742-755.
6. علي، غزوان. (2015). أثر تركز المحفظة الائتمانية في أداء المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (31)، العدد (2)، ص 129.
7. مجلس النقد والتسليف. (2008). القرار رقم (395/ م ن/ ب 4).
8. LE, T. T. D., & DIEP, T. T. (2020). The effect of lending structure concentration on credit risk: The evidence of Vietnamese commercial banks. The Journal of Asian Finance, Economics, and Business, 7(7), 59-72.
9. Aristei, D., & Gallo, M. (2019). Loan loss provisioning by Italian banks: Managerial discretion, relationship banking, functional distance and bank risk. International Review of Economics & Finance, 60, 238-256.
10. Yurchenko, Y. (2019). The impact of macroeconomic factors on collateral value within the framework of expected credit loss calculation.
11. Benjaman, M.T, Dimas, M.F, Daniel, O.C, (2010), The effect of Loan Portfolio Concentration on Brazilian Banks' Return and Risk, Bnco Central Do Brazil, Working Paper, Series 215, Classication: G11; G21; C23, Page 3.